

مجلس الامة ناقش 16 ميزانية جهة حكومية

لجنة الميزانيات والحساب الختامي فحست 2600 ملاحظة سجلها ديوان المحاسبة على الجهات الحكومية

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الامة مزروق الغانم جلسة المجلس التكميلية والمخصصة لمناقشة 16 ميزانية الساعة التاسعة والنصف من صباح أمس وتلا الامين العام قائمة الحضور والمغتربين.

واستعرض رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد أمام الجلسة ما انتهت إليه اللجنة بعد دراستها لميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية الجديدة 2020/2019 والحسابات الختامية للعام المالي 2017/2018.

وأشار إلى أن اللجنة عقدت خلال دور الاعتقاد العادي الثالث 70 اجتماعا لدراسة الميزانيات والحسابات الختامية للجهات الحكومية دراسة مستفيضة منها 64 اجتماع بضاب كامل والتي استغرقت 254 ساعة عمل ويمتوسط 3 ساعات ونصف لكل اجتماع، ومنها 6 اجتماعات فرعية وما زالت اللجنة مستمرة في اجتماعاتها.

وأوضح أن اللجنة أنجزت أعمالها بعد دراستها 230 مستندا من كتب وتقارير بلغ عدد صفحاتها نحو 30 ألف صفحة، وقدمت لمجلس الامة 20 تقريرا حتى جلسة اليوم.

وأكد عبدالصمد حرص اللجنة على إشراك (ديوان المحاسبة - جهاز المراقبين الماليين - وزارة المالية - ديوان الخدمة المدنية) في المناقشات والأخذ بما أبدوه من آراء.

وأضاف «كذلك تم إشراكهم فيما ورد في التقارير الرقابية من ملاحظات على تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية البالغة أكثر من 2600 ملاحظة سجلها ديوان المحاسبة.

وزاد «كما شاركو في مناقشة 24 ألف ملاحظة و4700 امتناع سجلها جهاز المراقبين الماليين يمثلت 5% من إجمالي المعاملات المالية للجهات الحكومية التي بلغت أكثر من نصف مليون معاملة مالية».

وقال عبدالصمد «نحن اليوم بصدد البدء بمناقشة المجموعة الأولى من الميزانيات والتي تحتوي على ميزانية 16 جهة حكومية وحساباتها الختامية والتصويت عليها من أصل 65 جهة حكومية سيتم التصويت عليها تباعا خلال جلسات المجلس القادمة».

وأكد أن اللجنة وضعت اللجنة أهم الملاحظات والتوصيات في تقاريرها المعروضة على مجلس الامة.

وقال عبدالصمد إنه من خلال دراسة اللجنة لتقارير الجهات الرقابية تبين لها عدة مواضيع تشكل ظواهر لدى الجهات الحكومية والتي سبق أن طرحت في تقارير سابقة للجنة خلال الفصل التشريعي الحالي والتي تضمنت 531 توصية في أدوار الاعتقاد الأول والثاني.

وأضاف أن اللجنة أرات أنه يجب مناقشتها على مستوى مجلس الوزراء وبشكل أكثر شمولية لتحديد المشكلة وآلية الحل بشكل أكثر فاعلية.

وأشار إلى أن اللجنة عقدت لقاء مع سمو رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 12 مارس 2019 وهو ثاني اجتماع يعقد معه حيث استعرضت اللجنة 5 محاور لأهم الملاحظات التي تحتاج وقفة فعلية من الحكومة لمعالجتها نظرا لما لها من أثر على المال العام والميزانية.

وقال عبد الصمد إن المحور الأول يتضمن ربط مخرجات التعليم بسوق العمل حيث بينت اللجنة أنه رغم ضخامة ميزانيات الجهات التعليمية والتي بلغت تقديراتها 3.6 مليار دينار في ميزانية السنة المالية الجديدة 2020/2019 والتي بدورها مطالبة بتوفير القوى العاملة الوطنية بما يكفل تلبية احتياجات الدولة من كافة التخصصات إلا أن مخرجات التعليم لا تلبي احتياجات سوق العمل بالشكل المطلوب واستمرار التخصصات المشبعة.

وأضاف أن اللجنة لاحظت لجوء بعض



الغانم مترسا الجلسة

يكون الشباب الكويتي اهلا للمسؤولية وإطاعة آبار النفط تشهد وفي المقابل الفرص عمل للمواطنين وأنا نائب قديم ولن ابصم على الميزانيات هذه المرة وعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها السياسية وأطلب الا تكون ملاحظات الميزانيات مجرد فسخ خلق

من جهته قال النائب عادل الدمخي : رئيس الوزراء تمر عليه التقارير الخاصة بالميزانيات فيما يتعلق بالملاحظات والمخالفات ونفس الأخطاء للقيادات الحكومية ونرى مجلس الوزراء يجدد لهذه القيادات وسط تكرار هذه المخالفات ولماحاسبة لاي قيادي وفي النهاية نعرض الميزانيات تمشي وتقر

وأضاف الدمخي : هناك ادارة حكومية عاجزة عن تنفيذ القوانين في البلد والقانون هيئة الطرق لم يفعل حتى الآن نظرا لان الحكومة التي جاءت بالقانون هي نفسها ترفض بعض مواد هذا القانون

وأكد الدمخي أن الامور تستقيم عندما يكون هناك صاحب قرار لكن اذا كان صاحب القرار عاجزا فلا يمكن ان تستمر الدولة بهذه الطريقة وفي ظل العجز التنفيذي وجود وزارات مترهلة والجهات التنفيذية غير قادر على التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة

وتابع الدمخي : نحن نطالب بالاستطيع ان نراقب ولا نحاسب لذلك لا يمكن ان يتم الإصلاح والمشكلة داخل مجلس الوزراء

بدوره قال النائب محمد الدلال : نشكر لجنة الميزانيات على جهودها ودور العاملين في هذه اللجنة وهذا يؤكد ان اللجنة من افضل اللجان البرلمانية وهي من اميز اللجان في حماية المال العام

وأضاف الدلال : الاختلاف الذي يقوم بين ديوان المحاسبة وبعض الجهات الحكومية لايزال ابرز المشكلات التي نعاني منها ولا بد ان ن فكر في الية جديدة للحد من استمرار المخالفات الحكومية

وأضاف أن اللجنة تتمن الدور الإيجابي الذي يقوم به وزير المالية في تفعيل دور هذا الفريق ومتابعة أعماله مع لجنة الميزانيات الذي تأمل اللجنة أن يحقق أهدافه.

وقال عبدالصمد «نظرا لما تم به ميزانية الدولة من عجوزات مالية مستمرة منذ سنوات مما انعكس سلبا على الاحتياطي العام للدولة كونه المعنى الوحيد بسد تلك العجوزات وفقا لقانون 31 لسنة 1978 بشأن قواعد تنفيذ الميزانية».

لذلك قامت وزارة المالية بالأخذ بتوصية لجنة الميزانيات والحساب الختامي بعدم قيام الجهات الحكومية المستقلة التي تحقق أرباحا باحتجاز أرباحها وتحويل أرباح السنة المالية 2017/2018 إلى الاحتياطي العام للدولة دعما للمركز المالي له كون تلك الجهات تعتبر من الموارد المالية الرئيسية للاحتياطي العام للدولة.

وقال عبدالصمد «أحب أن أوضح أن اللجنة بطبيعة عملها الفنية تبسط ملاحظاتها من خلال تقاريرها وتوصياتها والتي ناقشتها مع رأس السلطة التنفيذية ليس الهدف منه اقتناص الأخطاء أو التقليل من الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية».

وقال عبدالصمد «إنما الهدف هو تسليط الضوء على مكامن الخلل وإعطاء الجهات الحكومية الفرصة في تسوية تلك الملاحظات مما ينعكس إيجابا على الأداء المالي والإداري للجهات التنفيذية للدولة».

وأشار رئيس الجلسة عيسى الكندري بجهود لجنة الميزانيات قائلا: «ما قصرنا وما جاء منكم قصور».

وبدا المجلس بمناقشة ميزانيات 16 جهة حكومية وكان أول المتحدثين النائب علي الديقباسي الذي انتقد التوسع في إنشاء الهيئات والبلد بحاجة لاعادة هيكلة وما يحصل «ففسفة فلوس» و«مال عمك ما يهكم».

وقال الديقباسي : كل أزمة تحدث في البلد

ووزير المالية بالآلية التي تم تزويد لجنة الميزانيات والحساب الختامي بها.

وأكد عبد الصمد أن الأمر المهم جدا في هذا الخصوص هو أن أية آلية لتسوية حساب العهد يجب أن تأخذ في الاعتبار أهمية التحقق من أن تلك المبالغ قد صرفت بوجه حق وفي إطار القوانين المرعية وقواعد إعداد الميزانية المالية مع المشروقات السياحية كون العقد الحالي يشوبه بعض القصور وسيتم ذكر هذا الموضوع تفصيلا في تقرير الهيئة العامة للاستثمار.

وفي شأن المحور الرابع الخاص بالملاحظات على تنفيذ الميزانية قال عبد الصمد إن تلك الملاحظات من شأنها أن تفقد الميزانية أهميتها كأداة للضبط والرقابة مثل كثرة المناقشات المالية بين بنود الميزانية التي تأثر بها 54% من إجمالي بنود الميزانية.

وأضاف «كذلك الصنف على حساب العهد مما يجعل الحساب الختامي لا يعبر تعبيريا دقيقا عن المركز المالي للجهة الحكومية».

وأوضح أن اللجنة فتمت توجه مجلس الوزراء لوقف الصرف على حساب العهد والتقدم بطلب اعتماد إضافي خلال السنة المالية 2018/2019 بمبلغ مليار و200 مليون تخصص (وزارة النفط- وزارة التعليم العالي - ووزارة الصحة) منها 666 مليون بخص تسوية رصيد العهد و606 مليون لسد عجوزات في ميزانيات السنة المالية الحالية للجهات سائلة النقد- وزارة التعليم الحكومية من خلال قوانين ربط الميزانية.

وأشار إلى أن اللجنة تلقت ردا من وزارة المالية حول آلية معالجة رصيد حساب العهد والتي بدأت بتطبيقها فعليا من خلال إرسال الاعتمادات المالية سائلة الذكر وإدراج اعتمادات مالية سنوية لتسوية بعض الأرصدة خلال الـ 5 سنوات القادمة.

وبين أن اللجنة تنتظر الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2019 لبيان مدى التزام

المشروعات السياحية حول تطبيق قانون الشركة من عمه على استغلال أملاك الدولة التي تديرها شركة المشروعات السياحية نيابة عن وزارة المالية.

وأشار إلى أن اللجنة طلبت الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق التي شكلت من قبل وزير المالية لتذاك والتي اتفقت على إعادة تعاقد وزارة المالية مع المشروعات السياحية كون العقد الحالي يشوبه بعض القصور وسيتم ذكر هذا الموضوع تفصيلا في تقرير الهيئة العامة للاستثمار.

وفي شأن المحور الرابع الخاص بالملاحظات على تنفيذ الميزانية قال عبد الصمد إن تلك الملاحظات من شأنها أن تفقد الميزانية أهميتها كأداة للضبط والرقابة مثل كثرة المناقشات المالية بين بنود الميزانية التي تأثر بها 54% من إجمالي بنود الميزانية.

وأضاف «كذلك الصنف على حساب العهد مما يجعل الحساب الختامي لا يعبر تعبيريا دقيقا عن المركز المالي للجهة الحكومية».

وأوضح أن اللجنة فتمت توجه مجلس الوزراء لوقف الصرف على حساب العهد والتقدم بطلب اعتماد إضافي خلال السنة المالية 2018/2019 بمبلغ مليار و200 مليون تخصص (وزارة النفط- وزارة التعليم العالي - ووزارة الصحة) منها 666 مليون بخص تسوية رصيد العهد و606 مليون لسد عجوزات في ميزانيات السنة المالية الحالية للجهات سائلة النقد- وزارة التعليم الحكومية من خلال قوانين ربط الميزانية.

وأشار إلى أن اللجنة تلقت ردا من وزارة المالية حول آلية معالجة رصيد حساب العهد والتي بدأت بتطبيقها فعليا من خلال إرسال الاعتمادات المالية سائلة الذكر وإدراج اعتمادات مالية سنوية لتسوية بعض الأرصدة خلال الـ 5 سنوات القادمة.

وبين أن اللجنة تنتظر الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2019 لبيان مدى التزام

المشروعات السياحية حول تطبيق قانون الشركة من عمه على استغلال أملاك الدولة التي تديرها شركة المشروعات السياحية نيابة عن وزارة المالية.

وأشار إلى أن اللجنة طلبت الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق التي شكلت من قبل وزير المالية لتذاك والتي اتفقت على إعادة تعاقد وزارة المالية مع المشروعات السياحية كون العقد الحالي يشوبه بعض القصور وسيتم ذكر هذا الموضوع تفصيلا في تقرير الهيئة العامة للاستثمار.

وفي شأن المحور الرابع الخاص بالملاحظات على تنفيذ الميزانية قال عبد الصمد إن تلك الملاحظات من شأنها أن تفقد الميزانية أهميتها كأداة للضبط والرقابة مثل كثرة المناقشات المالية بين بنود الميزانية التي تأثر بها 54% من إجمالي بنود الميزانية.

وأضاف «كذلك الصنف على حساب العهد مما يجعل الحساب الختامي لا يعبر تعبيريا دقيقا عن المركز المالي للجهة الحكومية».

وأوضح أن اللجنة فتمت توجه مجلس الوزراء لوقف الصرف على حساب العهد والتقدم بطلب اعتماد إضافي خلال السنة المالية 2018/2019 بمبلغ مليار و200 مليون تخصص (وزارة النفط- وزارة التعليم العالي - ووزارة الصحة) منها 666 مليون بخص تسوية رصيد العهد و606 مليون لسد عجوزات في ميزانيات السنة المالية الحالية للجهات سائلة النقد- وزارة التعليم الحكومية من خلال قوانين ربط الميزانية.

وأشار إلى أن اللجنة تلقت ردا من وزارة المالية حول آلية معالجة رصيد حساب العهد والتي بدأت بتطبيقها فعليا من خلال إرسال الاعتمادات المالية سائلة الذكر وإدراج اعتمادات مالية سنوية لتسوية بعض الأرصدة خلال الـ 5 سنوات القادمة.

وبين أن اللجنة تنتظر الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2019 لبيان مدى التزام

المشروعات السياحية حول تطبيق قانون الشركة من عمه على استغلال أملاك الدولة التي تديرها شركة المشروعات السياحية نيابة عن وزارة المالية.

وأشار إلى أن اللجنة طلبت الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق التي شكلت من قبل وزير المالية لتذاك والتي اتفقت على إعادة تعاقد وزارة المالية مع المشروعات السياحية كون العقد الحالي يشوبه بعض القصور وسيتم ذكر هذا الموضوع تفصيلا في تقرير الهيئة العامة للاستثمار.



عبدالكريم الكندري



علي الديقباسي



حمدان العازمي



عدنان عبدالصمد